



04 JAN 2021

التاريخ:

الإشارة:



قرار وزاري رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١
بشروط والضوابط الخاصة بالإعلان الإلكتروني

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور.

- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ المعدل.

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٠ بشأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية المعدل.

- وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الإلكترونية.

- وعلى قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ المعدل.

- وبعد التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبناء على عرض وكيل الوزارة.

قدر

المادة الأولى

تحدد الوسائل الإلكترونية التي يصح بها الإعلان الإلكتروني بأى مما يلى:

١) تطبيق هويتي لدى المعلن إليه وفقاً للنظام المعتمد لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ويعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من تاريخ ووقت استلامه من خلال الخادم الخاص بالتطبيق، وعند الإنكار يُعد بالشهادة الصادرة من الهيئة في هذا الشأن.



الإشارة:

التاريخ:

٢) البريد الإلكتروني للمعلن إليه إذا كان مسجلاً لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووفقاً لأخر تحديث لديها أو سبق ثباته في أي مرحلة من مراحل التقاضي، ويعتبر الإعلان منتجأً لآثاره من تاريخ ووقت استلام الخادم الخاص بهذا البريد للرسالة الإلكترونية، وعند الإنكار يعتد بالشهادة الصادرة من سجلات وزارة العدل الإلكترونية من واقع بيانات خادم البريد الإلكتروني للمعلن إليه.

٣) الرسائل النصية عن طريق الهاتف المحمول (S.M.S) إذا كان مسجلاً لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووفقاً لأخر تحديث لديها أو سبق ثباته في أي مرحلة من مراحل التقاضي، ويعتبر الإعلان منتجأً لآثاره من تاريخ ووقت استلام المعلن إليه للرسالة النصية، وعند الإنكار يعتد بالشهادة الصادرة من مزود الخدمة .
ويجوز أن يتم الإعلان بأي وسيلة اتصال الكترونية أخرى يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل.

المادة الثانية

يجب على المعلن أن يضمن الإعلان بيانات وسيلة الاتصال الإلكترونية التي لديه ولدى المعلن إليه.

المادة الثالثة

يجب أن تتضمن الرسالة الخاصة بالإعلان الإلكتروني البيانات الواردة في المادة (٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه أو تقرن برابط الكتروني يحتوي على تلك البيانات.



الإشارة:



التاريخ:

استشارات القانونية
Arkan Legal Consultants

المادة الرابعة

يجب أن تكون أوراق الإعلان المرسلة بأي وسيلة إلكترونية من الوسائل المحددة واضحة و كاملة العدد، وللمعلن إليه أن يتحفظ على ذلك لدى قسم الإعلان المختص خلال يومي العمل التاليين لاستلامها.

المادة الخامسة

يتولى قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بالوزارة إنشاء بريد إلكتروني لكل من مندوبي الإعلان وأماموري التنفيذ يتم من خلاله إرسال الإعلانات الإلكترونية.

المادة السادسة

ينشأ بالقطاع المذكور سجل إلكتروني يُخصص لحفظ وإستخراج الرسائل الإلكترونية، وتسجل فيه كافة البيانات المتعلقة بالإعلان الإلكتروني.

المادة السابعة

مع مراعاة حكم المواد (٥/٥، ١٠، ١/٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه يعتبر الإعلان الإلكتروني متعدراً في أي من الحالات الآتية:

١- عدم توافر أي من وسائل الاتصال الإلكتروني المحددة لدى المعلن والمعلن إليه أو أحدهما.

٢- إذا تعذر استلام المعلن إليه للإعلان أو استلمه بعد المواعيد المقررة لأي سبب - لا يرجع إلى المعلن - وذلك بعد محاولة إعلانه الكترونياً أكثر من مرتين خلال يومي عمل متاليين، ويثبت ذلك بالشهادة الصادرة من الجهة المعنية.



الإشارة:



التاريخ:

٢- إذا نص القانون على ميعاد حتمي لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان، وتعذر إسلام الإعلان بإحدى وسائل الاتصال الإلكترونية المحددة - لأي سبب لا يرجع إلى المعلن - وذلك بعد تكراره مرتين خلال يوم عمل واحد، ويُعد في ذلك بالشهادة الصادرة من الجهة المعنية.

المادة الثامنة

في حالة تعذر الإعلان في إحدى الحالات المبينة بالمادة السابقة يجب على مندوب الإعلان أو مأمور التنفيذ إجراء الإعلان بالطريق العادي.

المادة التاسعة

يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القرار.

المادة العاشرة

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار، وينشر في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من أول الشهر التالي لصدوره.

د/ نواف سعود الياسين

وزير العدل